من موضوع المنطق فلا يجب مطلوبية بالذات او المبرهن عليه انما هو الاثار المطلوبة
والاعراض الذاتية كما مر غير مرة ومن قال الضمير في نفعها راجع الى
الاعراض الذاتية فان اراد الموصل وجزؤه وان كان هو المعلومات لكنها
عالم يتصف بتلك الاحوال لا يصير موصلا ولا جزؤه فان المعلومات عالم لم تقتضا
او فصلا لا يكون جزء موصل وعلم تصورا او رسما لا يوصل الا الكتة
ولا غيره فتلك الاحوال مدخل في الايصال فمع ما فيه يقتضي قصد
من الاشارة الى ان الموضوع مقدم بالذات بيرهان بين واعم الامرين
بالمعلومات التصورية في هذا التعريف لجميع المعقولات الثانية بل
المعلومات التصورية التي تنطبق عليها المعقولات الثانية كمفهوم
الحيوان مثلا كون ذاهية في ضبط هذه المعاني فان فيها تشتيتا للبال
ولا تصور حدك ولا تفخر قلبك عما ننقل عن الاطباء والالة
اذ ليس غرض سوى البيان والافادة واعم ان موضوع المنطق عند البعض هي المعقولات الثانية كما اشار
اليه بقوله او المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
للمعقولات الثانية فكلام ولتقيم الحداي حده اما كذا وكذا
على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخرين كذا لا للشك والابهام
حتى يناقض التحديد ولا على معنى انه ان له حدين حتى يقال ان الحد
لا يقبل التعدد فتدبر بقوة وكن من الشاكرين المعقولات
الثانية هي الاحوال العارضة للشيء بحسب وجوده الذهني اي
ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل في عروض هذا هو المراد بقول
من قال هي ما لا يقبل الا عارضا لمعقولا في الذهن سميت

لكونها متعقلة في المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا ترى انه لا يمكن ان
يتعقل منى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وكذا الجزئية
فان منشاء انتزاع المفهوم الكلية والجزئية اي هو الحصول
في العقل فالجزئية ايضا من العوارض الذهنية ولا مدخل للوجود
للوجود العيني وما اشتهر من ان الكلي ما حصل في الخارج فهو جزئي
معناه ان كل ما هو موجود في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان
جزئيا وما قال ان ما هو في الخارج فهو من حيث انه فيه يعرض له
الجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من العوارض الذهنية و
المعقولات الثانية محل تأمل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم
بحيث لو حصل في العقل لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين والجزئية
عبارة بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك وهذا الكون من احوال
العارضة للمفهوم في نفس الامر لا في الذهن اذ لا يتوقف
احد حصول فيه ايضا يشترك الالزام عدوا ذاته
المخصوصة المقدسة كما يقول المظالمون علوا كبيرا جزئيا
حقيقيا مع امتناع الحصول في الذهن لانا نفرق بين امتناع الفرض المفهوم
بحيث في نفس الامر لما في الخارج وبين الضرورة او في الذهن
فالحصول الوجود الذهني مدخل في عروضها لا بمعنى ان الوجود الذهني
قيد في الموضوع بحيث يصير القضية وضعية بل بمعنى ان الو
جود الذهني مصحح للعروض ومصداق فالمعروض هو المفهوم
من حيث هو هو بشرط الوجود الذهني واما الاحوال الخ لا مدخل
في الوجود الذهني وانما تعرض الشيء في الخارج كالمكية واللجسم والاراج

Copyright © Sharif University of Technology

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)